



طلب الترتيب في المصادقة على المشروع

المحاماة.. مجلس المنافسة يفرض على الحكومة

الرباط الجليلي بنحليمة

مع الشروع في مناقشته، في المرحلة الثانية لمجلس المستشارين، بحتان مشروع القانون رقم 66.23 المتعلق بمهنة المحاماة امتحانا أقسى من الذي عرفه في المرحلة الأولى بمجلس النواب. فبعد دخول مجلس المنافسة على الخط والتنافسية، وجه مجلس المنافسة، الذي يرأسه أحمد رحو، مراسلة رسمية إلى رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، يوم الجمعة الماضي بدوه فيها إلى التوقف المؤقت والفوري عن مواصلة مسطرة المصادقة على مشروع القانون المنظم لمهنة المحاماة، المعروض حاليا على أنظار مجلس المستشارين، بحسب ما علمته «الأحداث المغربية» من مصادر خاصة..

ووضعت المراسلة الاستعجالية المذكورة الحكومة في حرج بعدما طالبت بتكليف مجلس المنافسة من البت وإبداء رأيه بشأن مقتضيات، تتضمنها مشروع القانون، وتتعلق بعدم تمكين فئات معينة (موظفو كتابات الضبط، والموظفون في الشؤون القانونية) من ولوج مهنة المحاماة، وهو ما اعتبرته عدد من الهيئات النقابية والوظيفية، مساسا بمبادئ التنافسية وتكافؤ الفرص.

ويعتبر مجلس المنافسة مختصا بالأبعاد الحدود في فحص مشروع قانون المحاماة، المثير للجدل، استنادا لاختصاصاته الموطرة دستوريا، والتي تلزم الحكومة بإحالة مشاريع القوانين والنصوص التنظيمية المرتبطة بالتنافسية، وبنيات السوق على المجلس قصد إبداء الرأي بشأنها، بما يشمل ذلك النصوص المتعلقة بتنظيم المهنة الحرة وشروط الولوج إليها.

ويبدو أن الحكومة ستجد نفسها في موقفين إما انتظار أكثر من شهر حتى يصدر رأي مجلس المنافسة بخصوص مشروع القانون رقم 66.23 (فحسب ما نقل عن رئيس مجلس المنافسة من مصادر إعلامية فإن رأي المجلس سيصدر نهاية شهر يونيو)، أو التجاهل التام للخوض في مراسلة المجلس.

وظلت الحكومة، لحدود الساعة، غير متفاعلة مع المراسلة، مستغلة فترة عطلة العيد، فيما تشير عدد من المصادر إلى أن الحكومة في شخص وزارة العدل لا تنوي إبطاء سرعتها في المصادقة على مشروع القانون المتعلق بمهنة المحاماة، حتى مع التنبيه الوارد من المؤسسة الدستورية.



الأمن والدرك يوقفان المشتبه فيهم بآبن سليمان

تحريض طفل على شرب الخمر يثير الجدل

الأحداث المغربية

العمر ست سنوات وتمكنت مصالحي الفرقة الوطنية للشرطة القضائية في البداية من توقيف المشتبه فيه الأول يوم الجمعة الماضي، خلال عملية أمنية جرى تنفيذها بدوار «الخصاصمة» مابين الواد «بالقرب من مدينة ابن سليمان، وذلك بتنسيق مداني مع عناصر الدرك الملكي المختصة ترابيا، قبل أن يتم لاحقا ضبط شقيقه بالدوار نفسه.

بذكر أن الموقوفين الثلاثة هم أشقاء كانوا قد ظهروا في تسجيل فيديو تم تداوله بشكل واسع عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وهم بصدد تحريض ابن شقيقهم القاصر البالغ من العمر 6 سنوات على استهلاك مشروب كحولي، قبل أن يتم تحديد هوياتهم ويتم توقيفهم.

وقد تم إخضاع الموقوفين للبحث القضائي من قبل الفرقة الوطنية للشرطة القضائية تحت إشراف النيابة العامة المختصة، وذلك قصد تحديد كافة ظروف وملابسات ارتكاب هذه الأفعال الإجرامية.

أثارت قضية تحريض طفل قاصر على استهلاك المواد المسكرة جدلا كبيرا، ودخلت مصالحي الفرقة الوطنية للشرطة القضائية على الخط عندما أوقفت يوم السبت الأخير شقيقين للمشتبه فيه الرئيسي الذي تم ضبطه يوم الجمعة للاشتباه في مشاركتها في ارتكاب هذه الأفعال الإجرامية، وذلك بناء على مطعيات دقيقة وفرتها مصالح المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، خلال الساعات الأولى من صباح يوم السبت 30 ماي الجاري.

وقد أثار شريط فيديو يصور الطفل وهو يتناول المشروبات المسكرة بتحريض من ثلاثة أشخاص الكثير من الجدل على مواقع التواصل الاجتماعي. وعلى إثر ذلك تفاعلت مصالح الأمن الوطني مع هذا الفيديو بجديته وفتحت تحققات تكشف عن هوية المتهمين، كما أظهرت الأبحاث الأولية أن المشتبه فيهما شقيقان وأن الطفل ضحية هاته الواقعة ابن شقيقهما الثالث الذي يبلغ من

نيران غير صديقة تلتهم مئات الهكتارات وتخوفات تسبب بالفلاحين

المحاصيل تحت رحمة الحرارة

أحمد بلصيدي

المسجل في آلات الحصاد، فإن الإجهاد الحراري يتسبب في تناثر حبات الحبوب، ويوضح المتحدث ذاته.

الشيء ذاته ذهب إليه الحسين أضرصور، المنتج الفلاحي والرئيس السابق للفدرالية المغربية لمنتجي ومصدري الخضار والفواكه، لكنه أكد أنه بالنسبة للحرائق التي شهدتها عدد من المناطق، فتتعد أسبابها، فيما يبقى المصدر مجهولا.

قد يعود السبب إلى رمي عقب سحارة كما قد يكون السبب آلة حصاد متهاكة، داعيا ليلفت الحسين أضرصور، داعيا الفلاحين إلى اتخاذ الحيطة والحذر حتى تمر الحرارة. وعن الأضرار التي يمكن أن تلحق بالمرزوعات من حبوب وخضار وأشجار مثمرة، اعتبر المتحدث ذاته أن الحبوب من قمح وبنجر إلى بلحبقها أي ضرر، بالنظر إلى أن موجة الحرارة تتزامن مع موسم الحصاد، بينما تبقى الأمور نسبية بالنسبة لمحاصيل الأشجار المثمرة كالزيتون والخض والفواكه، وذلك حسب المناطق وحسب هذه المناطق التي سقيت بها محاصيل الخضار والفواكه والأشجار المثمرة كالزيتون بآلات متدهورة بشكل كبير.

قد تكون الخسائر أقل بالنسبة للحبوب لأن موسم الحصاد شارف على الانقضاء، لكن مع ذلك، إذا ما تأخر الحصاد، وهذا ما يقع حاليا بسبب الخصائص

بعدها استئشر الفلاحون بموسم فلاحى جيد عقب 7 سنوات من الجفاف، سرعان ما عاد الشك بدب من جديد بسبب درجات الحرارة المفرطة والنيران التي التهمت مئات الهكتارات ببعض مناطق المملكة.

تداعيات هذه الحرارة لم تقف عند حد تهديد المحاصيل، بل امتدت لتتسبب في حرائق بالحقول والمزارع بسبب سهولة الاشتعال وبعض مناطق دكالة، وقبل ذلك بمناطق أخرى سهول المغرب، حيث آتت السنة الجيران على مئات الهكتارات من القمح والشعير بالتزامن مع موسم الحصاد، بل وحتى على أعداد لا يستهان بها من المواشي.

وحتى رصد نحو 1077 حالة مشتبه في إصابتها، إلى جانب تسجيل 246 حالة وفاة محتملة نتيجة هذا الواء، وحذر المركز من أن رقعة الخطر امتدت لتشمل 11 دولة إفريقية أخرى باتت مهددة بالعدوى بشكل مرتفع، وهي: جنوب السودان، رواندا، كينيا، زامبيا، أفريقيا الوسطى، تنزانيا، إثيوبيا، أنغولا، جمهورية الكونغو، بوروندي، والصومال.

يذكر أن منظمة الصحة العالمية (OMS) قد صنفت هذا التفشي الوبائي لسلسلة «بوندوبوغيو» كحالة طوارئ صحية عامة تكتسي صبغة دولية، وهو المنحى ذاته الذي سار عليه المركز الإفريقي (CDC) بإعلان الفيروس حالة طوارئ صحية نهم الأمن القاري.

سبب انتشار فيروس «إيبولا» وإعلان حالة الطوارئ الصحية

وجهة أمريكا.. «لارام» تفرض قيودا صارمة

عبد الواحد الدرعي

والصحية للسفر قبل التوجه إلى المطار تفاديا لأي طارئ أثناء شحن الأمتعة والركوب.

ويأتي هذا القرار الحاسم في ظل تصاعد وتيرة البقعة الصحية الدولية عقب رصد طفرة وبائية جديدة لفيروس «إيبولا» من سلالة «بوندوبوغيو» النادرة، والتي ظهرت في منتصف ماي الجاري، ونقلا عن بيانات رسمية صادرة عن «المركز الإفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها» فقد تم رسميا تأكيد تسجيل 129 حالة إصابة في الكونغو الديمقراطية و 8 حالات في أوغندا.

وأوضحت «لارام» أن هذا القرار قد يشهد بعض الاستثناءات المحدودة والمحصورة بموجب توجيهات مباشرة من الإدارة الأمريكية، حيث إن المسافرين الذين يستوفون شروط الاستثناءات ويسمح لهم بالسفر، سيكتسبون ملزمتين بدخول الأراضي الأمريكية عبر مطارات محددة حصرا، مع الخضوع لبروتوكول فحص طبي دقيق وصارم فور وصولهم. ودعت الشركة كافة زبائنها المعننين إلى مراجعة وتدقيق مدى أهليتهم القانونية

في ملف القضية. وكان حمادي الدين قبل إدخال الملف للمداولة قد بدا متأثرا عند تناوله الكلمة بأمر من هيئة الحكم، حيث أكد لها «أن لا علاقة له لا من قريب أو بعيد بمقتل أيت الجيد»، مضيفا «أنه لم يكن وقتها موجودا بمسرح الواقعة». وفيما ارتاح ذوو الحقوق وهيئة دفاع أيت الجيد بعد تصريح المحكمة بإدانة القيادي حمادي الدين، فإنهم مقابل ذلك لم يتراحوا للمدة المدان بها المتهم بعد التكليف، مؤكدا أنهم لم يفقدوا الأمل في مراجعة الحكم الابتدائي من طرف الهيئة القضائية بغرفة الجنايات الاستئنافية، واعتبر دفاع المتهم «أن الحكم الصادر في حق حمادي الدين مجانب للصواب» وأنه يصعد استئنافا.

يشار إلى أن واقعة تعريض الطالب القاعدي أيت الجيد لإعدادات جسدي من طرف مجموعة من الطلبة المتدربين إلى فصل الطلبة الإسلاميين، بعد إنزاله وبقائه الخمار الحديوي من سيارة أجرة صغيرة قرب معمل كوكا كولا بالحي الصناعي سيدي إبراهيم غير بعيد من الحي الجامعي ظهر المهران، تعود إلى تاريخ 25 فبراير 1993، قبل أن يفارق الحياة بتاريخ فاتح مارس من السنة نفسها متأثرا بإصابته على مستوى الرأس كما هو موثق في التقرير الطبي.

قيادي البيجدي مدان ابتدائيا في جريمة قتل أيت الجيد

محاكمة حمادي الدين.. تأجيل جديد

فاس روشدي التهامي

قررت الهيئة القضائية بغرفة الجنايات الاستئنافية بفاس تأخير البت في الملف الذي يتابع فيه القيادي عبد العالي حمادي الدين بجرم العدالة والتنخيمية للمتهم في جريمة قتل الطالب القاعدي محمد بنحليمة أيت الجيد، وحددت لذلك تاريخ 15 أكتوبر المقبل. واستجابات الهيئة القضائية للمتمس تقدم به محام أنخص لمؤازرة المتهم لتمكينه من مهلة للاطلاع وإعداد الدفاع، فضلا عن تخلف التقيب الشههي لظروف صحية قاهرة.. وبذلك سيكون الحسم في قضية مقتل الطالب القاعدي أيت الجيد، بعد الانتخابات التشريعية والجماعية المقررة خلال شهر شتنبر المقبل، بعد مرور أزيد من 33 سنة من وقوع الجريمة.

وقد قضت الهيئة القضائية بغرفة الجنايات الابتدائية باستئنافا فاس، بعد 22 جلسة، بإدانة القيادي عبد العالي حمادي الدين بتاريخ 11 يوليو 2023 بثلاث سنوات حبسا نافذا من أجل جنابة «المساهمة في الضرب والجرح المفضي إلى الموت دون نية إحداثه»، بعد التكليف، وبيادته في الدعوى المدنية التابعة لفائدة ذوي الحقوق 20 ألف درهم تعويضا، ودرهما رمزيا لفائدة الجمعية المغربية لحقوق إنسان المنتصبة طرفا مدنيا

ضرورة فتح تحقيق في شبهة اختلاق النذرة لفرض أسعار غير منطقية

سياسة السوق تتهك المغربية

أبو وائل الريفي

مر العيد بما له وما عليه، ولكن ما خلفه من آثار سلبية يستوجب أكثر من وقفة من طرف كل المؤسسات المعنية بتدبير كل ما يتعلق به. لا يمكن أن تمر هذه المناسبة مرور الكرام بدون تقييم وتقويم لفهم أسباب ما شاب عملية بيع الأضاحي من اختلالات ترقى إلى أن تصبح خطيرة ويمكن - إن هي استمرت بهذه الحالة - أن تؤدي إلى تهديد استقرار عيش المغاربة. ما عاشه المغاربة خلال هذا العيد غير مسبوقة رغم أن كل العوامل كانت تصب في اتجاه أن يكون عيد هذه السنة أسوأ على جيوب المغاربة وفرصة لإسعاد أسرهم، فالسنة الماضية لم تدبج الأضاحي، واستفاد الكسابة والمورود من دعم عمومي جعلهم في وضع يود أن يضر، وهذه السنة كانت مطرقة والكل متوفر بوفرة. كل هذه العوامل تجعل العيد في متناول كل الفئات من الشعب حسب مواردها ودخلها، مانا حدث إن حتى التهبت الأثام في الأسواق وندرت الخرفان فيها ولم يجد المغاربة ما يغطي احتياجاتهم؟ لماذا يجب أن نناقش ناقوس الخطر؟ اليس في الصمت إعطاء ضوء أخضر لتعميم حالة مشابهة في مناسبات ومنتوجات أخرى مستقبلا؟

ما حدث خلال عيد الأضحية يعيد إلى الأذهان ذكريات مشابهة مع بعض الخضار والفواكه التي ارتفعت بشكل صاروخي. انضامات إلى اللانحة هذا العام أضاحي العيد رغم أن الموسم كان مطرنا بشكل غير مسبوقة منذ سنوات والكل وغير جدا ورؤوس المشايخ متوفرة بما يفوق الحاجة، وقد أعلنت

الوزارة الوصية توفر السوق المغربية على تسعة ملايين رأس، حسب تقييم الوزارة في غشت 2025 بدون احتساب المواشي التي عززت قطع المواشي الوطني منذ تسعة أشهر. لا يمكن قبول أي عثر أو تدبير للوضع الذي كانت عليه سوق المشايخ قبيل العيد والتي جعلت فئات واسعة من المغاربة عرضة لضاربات الشنافة بدون حماية، مما رفع الأسعار بشكل يفوق بكثير إمكانياتهم. لم تستشعر الجهات المشرفة على تدبير أسواق المشايخ ارتباطا بالمغاربة بهذه المناسبة ومخالفاتها النفسية عليهم وعلى أسرهم وانعكاسات ذلك على استقرارهم وعلى أجواء العيد التي يفوها. لقد كان يمكن التعلل بمجموعة من المبررات العام الماضي، ولكن تدخلا حكيمًا من أمير المؤمنين راعي التيسير على الناس فأنقذ الوضع من تداعيات كارثية اتضح للمغاربة حسن تقديرها الاستباقي حينها وحرصها على مراعاة مصالح الناس وكذا الحفاظ على قدر من القطيع يمكن تميمته في قادم السنوات.

تسبقي تصريحات الوزير الوصي على القطاع منزلقا سياسيا، وهو يدلي بآرقام بعيدة عن الواقع من قبة البرلمان دون احترام ذكاء المغاربة وبنبرة تستفز مشاعرهم. وضع الوزير

وأولوية حرية الأسعار والمنافسة المفتوحة لأن المجتمع المغربي يتضرر من هذه السياسات مما يهدد استقراره. غير مقبول الحياد الحكومي تجاه هذا الاختلال، والذي قد يفوق إلى كوارث في المستقبل إن استمر بهذه الكيفية. تتعارض هذه السلوكيات مع منطق الدولة الاجتماعية التي يجب أن تكون راعية لكل الفاعلين وتتدخل للحد من الأضرار التي قد تترتب عن بعض الممارسات التي يبررها منطق الجشع المنطوق دوما بالسوق إن كانت مؤسسات الدولة ضعيفة أو غائبة. دور الحكومة هو أن تكون سلطة ضبط وتحكم وموازنة بين حفظ مصالح التجار ومصالح المجتمع بكل فئاته مع سياسة رفع اليد أكدت خلال أكثر من مناسبة محدودية قدرتها على ضبط السوق ونجاح تنظيمه الذاتي.

غير مقبول أن تتدخل الدولة وقت الأزمة لتقديم معونات من المال العام للمغاولات والتجار المتضررين، ولا يكون لذلك مقابل تجاه المجتمع بعد ذلك. يصعب التدبير العمومي سببا لتوفير أوضاع أفضل حينها، وتصبح الحكومة منخازة لفئة ضئيلة.

نفسه والحكومة كلها في وضع محرج جعلها «مسخرة» وموضوع تنكيت، وخاصة أنه بدأ مرتبكا وغير محيط بواقع المغاربة ويدلي بآرقام وينسخها بعد دقائق في الجلسة نفسها، والأخطر أنه يفعل لغة الواثق بشكل منفرد للمغاربة. أصبحنا أمام أرقام تعلن من طرف الوزارة الوصية وواقع يخالفها يكتوي بناره المغاربة الذين كانوا يمتنون أن تكون أسطر الخير بابا للرحمة بجيوبهم ومراعاة أوضاعهم. يلزم الآن وبإستعجال فتح نقاش حقيقي حول خطابات تحرير السوق وعداوي ترك السوق لينظم نفسه بنفسه